

 لبنان
المرصد
الاقتصادي

حان الوقت لإعادة
هيكلية القطاع
المصرفي على
نحو منصف

خريف 2022



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الموجز التنفيذي

أحدث المستجدات الاقتصادية

يستمر التدهور الحاد في قيمة العملة في دفع التضخم المتزايد، الذي سجل أرقاماً ثلاثية منذ يوليو/تموز 2020، مما كان له أشد الأثر على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً. وقد بلغ متوسط التضخم 150% في عام 2021 و 218% (على أساس سنوي) في النصف الأول من عام 2022 (إذ بلغ ذروته بنسبة 240%، على أساس سنوي، في يناير/كانون الثاني 2022). وتفاقمت الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا. على الصعيد العالمي، يُعد لبنان من أكثر البلدان تضرراً من تضخم أسعار المواد الغذائية بسبب تدمير احتياطياته الإستراتيجية من القمح جراء انفجار مرفأ بيروت، والاعتماد الشديد على واردات القمح الأوكراني والروسي، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية. وقد بلغت نسبة تضخم أسعار المواد الغذائية 332% (على أساس سنوي) في يونيو/حزيران 2022. والتضخم ما هو إلا ضريبة تنازلية، تؤثر بشكل غير عادل على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، لا سيما وأن السلع الأساسية، بما فيها المواد الغذائية، هي العناصر الرئيسية التي تدفع معدل التضخم الكلي. من المثير للدهشة أن بلداً مثل لبنان الذي يعيش حالة كساد طويلة وعميقة وقد توقف أيضاً عن سداد ديونه السيادية، يستمر في تسجيل عجز كبير في الحساب الجاري. فقد زاد هذا العجز من 9.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى 12.5% في عام 2021، ومن المتوقع أن يزداد أكثر في عام 2022. وتشير البيانات الجمركية إلى ما يلي: (1) ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة (بالدولار) لأن انخفاض حجم الاستهلاك يقابله ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، و(2) زيادة كبيرة في القيمة الاسمية للواردات خلاف الطاقة (بنسبة 21.1% في عام 2021). ولا يزال عجز الحساب الجاري يمؤل مما تبقى من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية القابلة للاستخدام لدى البنك المركزي ومن اقتصاد نقدي منتشر، يعتمد فيه المستوردون أيضاً على التمويل الذاتي (النقدي) ليتمكنوا من إجراء تحويلات مباشرة لتمويل الواردات.

⁵ يتضمن عدد الخريف لعام 2020 من تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني توضيحاً مفصلاً لمنهجية احتساب متوسط سعر الصرف لدى البنك الدولي: الكساد المتعمد (الرابط)

يواصل الاقتصاد اللبناني الانكماش، وإن كان بوتيرة أبطأ إلى حد ما. ونظراً لتوافر بيانات أفضل من المتوقعة سابقاً، فإننا نراجع تقديراتنا لنسبة الانكماش في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2021 لتصبح 7%، وهي تُعد أيضاً نسبة مرتفعة، من نسبة 10.4% المقدرة في آخر تقرير لمرصد الاقتصاد اللبناني. ولا يطرأ أي تغيير على تقديرنا للانكماش في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2020 بنسبة 21.4%. على الرغم من ارتفاع عدد السائحين الوافدين خلال عام 2021 بنسبة 132% (على أساس سنوي)، من مستواه الذي كان منخفضاً بسبب جائحة فيروس كورونا، لم يكن هذا التعافي كافياً لتعويض الزيادة المستمرة في عجز الحساب الجاري والانخفاض الكبير في حجم الاستهلاك الخاص.

تحسنت أوضاع المالية العامة في عام 2021، وهو ما يُعزى إلى التراجع الكبير في الإنفاق على نحو أسرع من الإيرادات. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات تراجعت من مستوى منخفض بالفعل بلغ 13.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، إلى 6.6% في عام 2021، وهذه النسبة من بين أدنى المعدلات عالمياً. مع ذلك، فإنه نظراً لأن الانخفاض في الإيرادات قد تجاوزه بالفعل انخفاض أكبر في إجمالي النفقات (10.5 نقطة مئوية، على أساس سنوي، إلى 5.9% من إجمالي الناتج المحلي)، تشير التقديرات إلى أن رصيد المالية العامة الكلي لعام 2021 قد حقق فائضاً (بلغ 0.7% من إجمالي الناتج المحلي).

في دليل على استمرار الانكماش الشديد في الاقتصاد اللبناني، تواصل قيمة الليرة اللبنانية الانخفاض بشكل حاد. انخفضت قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 137% في عام 2020، وبنسبة 219% في عام 2021. ثم شهدت في الأشهر العشرة الأولى من عام 2022 مزيداً من الانخفاض بنسبة 145% (متوسط سعر الصرف الفعلي وفقاً لتقدير البنك الدولي).⁵ ويأتي الانخفاض المستمر في قيمة العملة على الرغم من تدخلات مصرف لبنان في سوق الصرف الأجنبي لمحاولة تثبيت سعر الصرف للسحب النقدي / سعر الصرف في السوق الموازية على حساب الاحتياطيات الآخذة في التناقص.

الأفاق المستقبلية والمخاطر المحيطة بها

بالخسائر الكبيرة التي مُني بها هذا القطاع وتعالجها على الفور، وتحترم ترتيب المطالبات، وتحمي صغار المودعين، وتمتنع عن اللجوء إلى الموارد العامة. ومع ذلك، تعارض الأطراف المعنية الرئيسية في لبنان هذا الحل بشدة، وتطالب الدولة بتحمل المسؤولية عن الأزمة المستمرة وبخصخصة الأصول العامة، أو الاستفادة من الإيرادات الحكومية في المستقبل لإنقاذ القطاع المالي، أو كليهما.

إن حجم الميزانية العمومية والخسائر المرتبطة بها تجعل القطاع المالي في لبنان أضخم من أن يعوم. فقد تجاوزت الخسائر المالية 72 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي في عام 2021. وتبعب الخسائر المجمعة عن قطاع عام متعثّر في سداد ديونه، وبنك مركزي لديه أكبر مركز احتياطي سلبي في العالم، ونظام مصرفي متضخم وفي حالة إفسار. لذلك، فإن الأصول الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تعبئها الدولة بشكل واقعي من أجل عملية الإنقاذ تبدو ضئيلة للغاية أمام حجم الثغرات في الميزانيات العمومية المتشابكة للبنك المركزي والقطاع المصرفي والدولة. ولا تساوي الأصول المملوكة للدولة والعقارات العامة سوى جزء بسيط من الخسائر المالية المقدرة. وينطبق الأمر نفسه على أي إيرادات محتملة من النفط والغاز، التي لا تزال غير مؤكدة، بل وتحتاج سنوات لتحقيق على أي حال. وبالنظر إلى التقييم غير المؤكد لهذين الأصلين، فإن أي خطة تعتمد عليهما لحل الأزمة ستفتقر إلى المصداقية وستبوء بالفشل. إن تعويم القطاع المالي عبر الاستعانة بدافعي الضرائب من شأنه إعادة توزيع الثروة من الأسر الأفقر إلى الأسر الأغنى، إذ سيطلب من عامة المواطنين تعويض المساهمين في المصارف والمودعين الأثرياء. قبل نشوب الأزمة، كان 1% من المودعين يملكون 50% من الودائع في النظام المصرفي اللبناني، في حين توزعت ملكية 20% من الودائع على 0.01% من المودعين. إن تركّز الودائع بشكل كبير بين عدد قليل من الأفراد ذوي الملاة المالية العالية، والذي يمثل إحدى أكثر حالات عدم الإنصاف في توزيع الودائع في التاريخ، يجب أن يُستخدم أساساً لاعتبارات تحقيق العدالة والإنصاف. وكما ورد في عدد الربيع لعام 2021 من تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني، والذي يحمل عنوان لبنان يغرق: نحو أسوأ ثلاث أزمات عالمية، لا يُعد تعويم القطاع المالي أمراً غير قابل للاستمرار فحسب، بل يتعارض أيضاً مع مبادئ إعادة الهيكلة التي تحمي دافعي الضرائب وصغار المودعين، وتعزز تقاسم الأعباء على نحو منصف.

إن الحل المتمثل في خطة إنقاذ قائمة على ترتيب الدائنين، إلى جانب إصلاحات شاملة، هو الخيار الواقعي الوحيد أمام لبنان لطبي صفحة نموذج غير المجدي للتنمية. وتُحمّل خطة الإنقاذ كبار الدائنين والمساهمين التكلفة الرئيسية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، عن طريق تخفيض الالتزامات أو إلغائها أو تحويلها إلى حقوق ملكية، أو عن طريق كل هذا. ويتيح هذا الأمر للمصارف التي تتوافر لها مقومات الاستمرار استعادة ملاءتها المالية، ويضمن حماية صغار المودعين. لقد اتسم نموذج التنمية في لبنان بعد الحرب الأهلية بوجود روابط قوية بين قطاع المالية العامة والقطاعين النقدي والمالي، مما جعل أحدهما يعتمد بشكل مفرط على الآخر، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إخفاق النظام. ومع التوقف

من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.4% إضافية في عام 2022، بافتراض استمرار حالة الجمود السياسي وعدم تنفيذ إستراتيجية شاملة للتعافي. وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لبنك بلوم إلى 48.5 في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، وزاد عدد السائحين الوافدين بنسبة 51.2% (على أساس سنوي) حتى أغسطس/آب. على الرغم من ذلك، ظل صافي الصادرات سالباً، إذ زاد حجم الواردات (40.7%) على أساس سنوي، في فترة سبعة أشهر من عام 2022) بوتيرة أسرع من زيادة حجم الصادرات (12.7%). ويُعزى جزء من هذه الزيادة في الواردات إلى واردات السلع الصناعية (42.7%)، ومن المحتمل أيضاً أن تكون الزيادات المتوقعة في الرسوم الجمركية وسعر الصرف الجمركي قد ساهمت في الزيادة الكبيرة في واردات السلع الصناعية ودفعت إلى اكتناز تلك السلع تحسباً لتعديل الأسعار. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 186% في المتوسط في عام 2022، وهو ما يُعد من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم. وتُعزى تلك الزيادة جزئياً إلى تقلص نسبة الواردات على أساس الأسعار المدعومة من مصرف لبنان. وتأتي هذه الزيادة في معدل التضخم على الرغم من الانخفاض النسبي في نمو المعروض النقدي بمعناه الضيق في فترة ثمانية أشهر من عام 2022، بسبب التغير في العلاقة الديناميكية بين التضخم والاستهلاك. وترتبط الزيادة في معدل انتقال تأثير الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية أيضاً بارتفاع مستوى الدولار في الاقتصاد - لا سيما في الخدمات التي كانت تُسعر سابقاً بالليرة اللبنانية بأقل من أسعار الصرف بالقيمة السوقية والتي تم الآن تسعيرها بالدولار.

من المرجح أن يؤدي الفراغ السياسي غير المسبوق في البلاد إلى زيادة تأخير التوصل إلى اتفاق بشأن حل الأزمات للأزمة وإجراء الإصلاحات التي تشد الحاجة إليها. ويشمل هذا الإجراءات المسبقة الواردة في الاتفاق الذي أبرم في أبريل/نيسان 2022 مع صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء. في حين لا يُعد الشلل السياسي أمراً غريباً على الساحة اللبنانية، فإن ثمن الفراغ المؤسسي بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق. فهو يعوق عمليتي اتخاذ القرار وإقرار الإصلاحات، مما يعمق مشاكل البلاد الاقتصادية ويزيد محنة الشعب اللبناني الممتدة منذ زمن طويل. ولا يزال تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي بعيد المنال لأن السلطات المعنية لم تنجز حتى الآن عشرة إصلاحات مطلوبة على الفور. يلقي المشهد الحالي في البلاد، من برلمان مجزأ وفراغ على المستوى الحكومي والرئاسي، مزيد من الشكوك حول القدرة على استكمال الإجراءات المطلوب اتخاذها على الفور والتوصل إلى اتفاق نهائي في الأشهر القليلة المقبلة.

حان الوقت لإعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحو منصف

لا يزال تباين وجهات النظر بين الأطراف المعنية الرئيسية بشأن كيفية توزيع الخسائر المالية يمثل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق بشأن أجندة إصلاح شاملة. ويحول هذا الخلاف دون إعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي، وهو ما يُعد أمراً بالغ الأهمية لاستعادة استقرار القطاع المالي وتحقيق التعافي الاقتصادي. إن المبادئ الخاصة بأفضل الممارسات العالمية تؤيد اعتماد إستراتيجية لإعادة هيكلة القطاع المالي تعترف

⁶ يشمل هذا الأمر الواردات من الفئات التالية: الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية، والمنتجات غير المعدنية، والمنسوجات، والسلع الرأسمالية، ومعدات أخرى غير السلع الرأسمالية.

عن سداد الديون السيادية في مارس/آذار 2020، انهار التوازن السابق. يجب على لبنان أن ينتقل الآن إلى نموذج جديد للتنمية المستدامة. ولن يؤدي تأخير يوم المحاسبة على حجم الخسائر المالية وتوزيعها القابل للتطبيق إلا إلى مضاعفة خسائر رأس المال البشري والاجتماعي في البلاد. وكما جاء في الدعوات السابقة والمتكررة، فإنه يتعين على لبنان المسارعة إلى تبني حل داخلي منصف وشامل يركز على ما يلي: (1) معالجة فورية للأضرار التي لحقت بالميزانية العمومية، (2) استعادة السيولة، (3) الالتزام بالممارسات العالمية السليمة لحلول الإنقاذ القائمة على ترتيب الدائنين (مع البدء بمساهمي المصارف) مما يحمي صغار المودعين.

قسمان خاصان

إن الانكماش الذي شهده لبنان في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مدى أربع سنوات قد قوّض بالفعل ما تحقق من نمو اقتصادي على مدار 15 عاماً، بل ويضعف قدرة البلاد على التعافي. إن عمق الانكماش الاقتصادي التراكمي يجعل أزمة لبنان المستمرة من بين أسوأ الأزمات منذ خمسينيات القرن التاسع عشر.⁷ يقدم القسم الخاص الأول من التقرير تقييماً لحدة الأزمة في لبنان عبر مقارنتها بمجموعة مختارة من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويستنتج أن أداء الاقتصاد الكلي في لبنان أسوأ من أداء هذه المجموعة المحددة من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (وهي زيمبابوي واليمن وفنزويلا والصومال)، أو يضاهاها في

أحسن الأحوال. ومن اللافت للنظر أن الانكماش الحاصل حتى الآن يمكن مقارنته بما حدث في اليمن خلال السنوات الأربع الأولى من الحرب. إن عمق الكساد المتعمد ومدته⁸ يقللان من قدرة لبنان على النمو، إذ يجري استنفاد رأس المال المادي والبشري والاجتماعي والمؤسسي والبيئي بسرعة وعلى نحو يتعذر إصلاحه.

يقدم القسم الخاص الثاني من التقرير تحليلاً لعملية الدولة في لبنان، ويخلص إلى أن الأزمة الحالية ستعزز على الأرجح مستويات الدولة المرتفعة، حتى بعد تحقيق التعافي. تاريخياً، أدت أزمات العملات المتعددة إلى ازدياد كبير في عملية الدولة في البلاد، مع اتساع نطاقها بمرور الوقت للودائع والإقراض والدين العام. لم يتطور النظام المالي في لبنان خارج القطاع المصرفي، وحال الافتقار إلى سوق رأس المال دون تطوير أدوات التنويع والتحوط التي كان من الممكن أن تساعد في تخفيض الدولة أو عكس مسارها. ولا يزال تطوير أسواق رأس المال أمراً بعيد المنال في ظل الظروف الحالية، كما أنه سيتطلب تحقيق استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي على المدى القصير وتبني نموذج نمو جديد على المدى الطويل.

⁷ انظر عدد الربيع لعام 2021 من تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني: لبنان يغرق: نحو أسوأ 3 أزمات عالمية (الرابط)

⁸ انظر عدد الخريف لعام 2020 من تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني: الكساد المتعمد (الرابط)



مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433